

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/557

21 September 1987

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الدورة الثانية والأربعون

البند ٢٧ من جدول الأعمال

منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٥ - ١		أولا - مقدمة
٥	١٣ - ١		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٥			اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٨			الأرجنتين
٩			إسبانيا
١٠			أوروغواي
١٣			البرازيل
١٩			بوتسوانا
٢٠			بولندا
٢١			توغو
٢٣			جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
٢٤			جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
٢٦			جنوب أفريقيا
٢٧			العراق
٢٨			غانا
٢٩			غيانا

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٨	 غينيا الاستوائية
٢٩	 الفلبين
٢٩	 المكسيك
٣٠	 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٣١	 نيجيريا

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٦ موجهة الى الأمين العام من وزير خارجية البرازيل (A/41/193 و Corr.1) طلب الوزير عملاً بالمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة معنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي".

٢ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١١/٤١، المعنون "منطقة سلم وتعاون الجنوب الأطلسي" وفيما يلي نص منطوق هذا القرار.

"ان الجمعية العامة ،

١" تعلن رسمياً اعتبار المحيط الأطلسي ، في المنطقة الواقعة بين افريقيا وأمريكا الجنوبية ، "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" ؛

٢" تطلب الى جميع دول منطقة جنوب الأطلسي زيادة تعزيز التعاون الإقليمي لأغراض منها التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وحماية البيئة ، وصون الموارد الحية ، وتحقيق السلم والأمن للمنطقة بأسرها ؛

٣" تطلب الى جميع الدول في سائر المناطق الأخرى ، ولا سيما الدول ذات الأهمية العسكرية ، أن تحترم تماماً منطقة جنوب الأطلسي بوصفها منطقة سلم وتعاون ، وبخاصة من خلال تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وإزالة هذا الوجود منها في النهاية ، وعدم إدخال أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل الى المنطقة ، وعدم شمول المنطقة بالمنافسات والمنازعات التي هي دخيلة عليها ؛

٤" تطلب الى دول المنطقة كافة ، وإلى جميع الدول في سائر المناطق الأخرى أن تتعاون في إزالة جميع مصادر التوتر في المنطقة ، وأن تحترم الوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل دولة فيها ، وأن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، وأن تحترم بدقة المبدأ القاضي بآلا تكون أراضي دولة ما هدفاً للاحتلال العسكري الناجم عن استعمال القوة انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضٍ بالقوة ؛

"٥ - تؤكد من جديد أن القضاء على الفصل العنصري وتحقيق شعب ناميبيا لتقرير المصير والاستقلال ، فضلا عن وقف جميع أعمال العدوان والتخريب ضد دول المنطقة ، أمور جوهرية للسلم والامن في منطقة جنوب الاطلسي ، وتحث على تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ؛

"٦ - ترجو من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والاربعين ، تقريراً عن الحالة في جنوب الاطلسي وعن تنفيذ الإعلان الحالي مع مراعاة الآراء التي تعرب عنها الدول الاعضاء ؛

"٧ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثانية والاربعين البند المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" .

٢ - وقد اشتركت في تقديم القرار ١١/٤١ الدول التالية : الأرجنتين ، انغولا ، أوروغواي ، البرازيل ، بنغلاديش ، الرأس الأخضر ، سان تومي وبرينسيبي ، سانت لوسيا ، غابون ، غانا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، كوت ديفوار ، الكونغو ، ليبيريا ، نيبال ، نيجيريا ، واعتمد القرار بأغلبية ١٢٤ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت . وبعد ذلك أبلغت وفود ٨ دول أخرى الامانة العامة بأنها كانت تعتزم التصويت لصالح القرار .

٤ - وعملاً بهذا القرار ، وجه الامين العام في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، مذكرة شغوية الى حكومات الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، يطلب منهم فيها تقديم آرائهم بشأن مسألة إعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي .

٥ - وهذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١١/٤١ ، واستناداً الى الردود وإخطارات الاستلام التي وردت من ٢١ حكومة حتى الآن . ويرد بالفرع الثاني من التقرير الوارد أدناه الجزء الموضوعي من هذه الردود . وسوف تنشر الردود والإخطارات التي ترد بعد ذلك في إضافة لهذا التقرير .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٣ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١ - إن الاتحاد السوفياتي مقتنع بأن البشرية قد بلغت الآن حدا أصبح فيه من الحيوي تماما التصدي للمهمة الملحة وهي تجنب التهديد النووي ، وعكس اتجاه سباق التسلح وإرساء أسس الأمن الشامل . إن حقائق العصر النووي وعصر الفضاء تجعل من الضروري بصورة ملحة التخلي عن أساليب القوة في الشؤون العالمية وشجب العقلية التي لا تؤمن إلا بالسلاح ، وثمة حاجة الى تبني تفكير سياسي جديد يبنى على التعايش السلمي بين جميع دول وشعوب كوكبنا .

٢ - إن ازالة جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل ولا سيما الأسلحة النووية وتخفيض الأنشطة العسكرية تخفيضا عاما ، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وضمان حق كل شعب في أن يختار بنفسه طريق تنميته ويقرر طريقة التصرف في موارده - إن هذه جميعها عوامل حيوية لإقامة عالم تسوده السلامة ولا يتسم بالعنف .

٣ - إن الاتحاد السوفياتي إذ يسترشد بهذه الآراء في الشؤون الدولية ، يؤيد اقامة مناطق سلم وتعاون في مختلف مناطق الكرة الأرضية ، نظرا لتقدمها مساهمة هامة في اقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . إن مساعي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية النشطة لإعلان المحيط الهندي منطقة سلم وتحويل منطقة البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم وأمن وحسن جوار وتعاون ، والخطوات المحددة التي اتخذها لدعم جهود بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ لحظر الأسلحة النووية معروفة جيدا لدى المجتمع العالمي . إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤيد مقترحات اقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم بما في ذلك اقامة ممر خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى ومناطق خالية من الأسلحة النووية في شمال أوروبا ومنطقة البلقان وفي شبه الجزيرة الكورية وجنوب شرقي آسيا .

٤ - ولقد أيد الوفد السوفياتي قرار الجمعية العامة ١١/٤١ المعنون "اعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" الذي أيدته الاغلبية الساحقة لاعضاء الأمم المتحدة . إن هذا النهج البناء للمجتمع الدولي يعكس الرغبة المتنامية لدى شعوب العالم لضمان

الامن الوطني والاقليمي والعالمي بالوسائل السياسية لا العسكرية ، ويؤدي الى التعاون السلمي الخلاق وتعزيز الاليات المتعددة الاطراف لتفادي خطر الحرب .

٥ - إن الضمان المادي الرئيسي لامن دول منطقة جنوب الاطلسي ، مثلها في ذلك مثل مناطق الكوكب الاخرى ، يكمن في عكس اتجاه سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، تضى أهمية فائقة على البرنامج المقدم من الاتحاد السوفياتي للقضاء التام تدريجيا على الاسلحة النووية والانواع الاخرى من أسلحة التدمير الشامل ومقترحات مجموعة عريضة من الدول بشأن كبح سباق الاسلحة العسكرية - البحرية والتوسع في تدابير بناء الثقة بحيث تشمل البحار والمحيطات وتنقية القواعد العسكرية الاجنبية وكذلك تعزيز تدابير نزع السلاح الاقليمي .

٦ - ويرى الاتحاد السوفياتي انه ينبغي أن يرسى القرار ١١/٤١ الاس لعملية معقدة وهي تعزيز الامن في منطقة جنوب الاطلسي ، والتي يحتاج في أثنائها المجتمع الدولي ، ودول المنطقة في المقام الاول ، الى حل نطاق كامل من القضايا الهامة . وينبغي أن يساعد اعلان جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون الجهود الدولية المبذولة لمنع سباق التسلح النووي من الانتشار . وثمة حاجة الى ضمان فعالية طلب الجمعية العامة عدم ادخال أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل الى المنطقة . ولا يمكن ، في هذا الصدد ، نسيان التهديد الجسيم للامن الاقليمي والدولي الذي يمثله الطموح النووي لجنوب افريقيا .

٧ - إن الاعمال المتسقة والمخلصة لدول المنطقة ستساعد على القضاء على نظام الفصل العنصري وتحقيق استقلال ناميبيا ووقف جميع أعمال العدوان المرتكبة ضد دول المنطقة ؛ وهي شروط هامة للسلم والامن في منطقة جنوب الاطلسي كما تبين الفقرة ٥ من القرار .

٨ - إن مشكلة جزر فوكلاند (مالفيناس) ذات الطابع الاستعماري وإضفاء الطابع العسكري على تلك الجزر مدعاة بلا شك للقلق . ويؤيد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في هذا الصدد ، بدء المحادثات في أقرب وقت ممكن بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بهدف البحث عن وسائل لتسوية النزاع على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ؛ ويؤيد كذلك المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام في هذا الشأن . وإحدى القضايا الحيوية هي تأمين سلامة الملاحة . ولا بد هنا من إجراء مناقشات تقنية بشأن تأمين سلامة الملاحة وتدابير بناء الثقة السياسية والقانونية والحربية والتقنية وعدم استخدام القوة في البحار وخلق وضع تزول معه تماما جميع

مخاوف الدول في هذا الشأن . وسيكون من المستصوب وضع حلول عملية لتخفيض أنشطة الاساطيل البحرية في المنطقة . كما تتطلب قضية إزالة القواعد العسكرية الأجنبية حلاً محدداً .

٩ - إن الاتحاد السوفياتي مستعد فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١١/٤١ المتعلق بإعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي أن يناقش مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحربية البحرية الكبرى الأخرى وكذلك دول منطقة جنوب الأطلسي مسألة التدابير اللازمة لتنفيذ طلب الجمعية العامة تخفيض الوجود العسكري في المنطقة وعدم ادخال أسلحة نووية أو أية أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل .

١٠ - وإذا ما توخى دول المنطقة أيضاً اتخاذ تدابير إضافية لتجنب إضفاء الطابع العسكري على المنطقة بها في ذلك التزاماتها الخاصة على المستويات الإقليمية والوطنية فإن ذلك سيقابل بالطبع بتفهم تام من قبل الاتحاد السوفياتي ، ويساعد كذلك تعزيز الأمن في منطقة جنوب الأطلسي .

١١ - وفي الختام ، يبدو أن الوقت قد حان لتناول مسألة تنظيم التعاون داخل المنطقة ، وذلك في جملة أمور ، لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول المنطقة .

١٢ - ومن الواضح ، في هذا المقام ، أنه لا بد من تحديد أكثر دقة للخصائص الجغرافية لمنطقة جنوب الأطلسي .

١٣ - إن الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤيد تماماً النهج الشامل لضمان الأمن في منطقة السلم والتعاون المعلنة لجنوب الأطلسي ؛ ويتوخى ذلك الحاجة إلى اتخاذ تدابير هامة في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية على السواء . ويرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن قرار الجمعية العامة ٩٣/٤١ المتعلق بإقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين والذي تشدد فيه على ترابط البلدان المتزايدة وعدم وجود أي بديل معقول أمام العالم المعاصر لاتباع سياسة التعاون والتفاعل بين الدول ، يتيح فرصاً جديدة لتكثيف الجهود لضمان أمن يُعْمَل عليه في منطقة جنوب الأطلسي . ويحقق هذا أيضاً مساهمة قيمة في إقامة الأمن الشامل ، وإعادة تشكيل العلاقات الدولية وفقاً لتطلعات جميع الشعوب .

الارجنتين

[الأصل : بالاسبانية]

[٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧]

١ - إن حكومة الجمهورية الأرجنتينية مقتنعة بأن إقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي ، طبقا لقرار الجمعية العامة (١١/٤١) ، من شأنه أن يسهم بشكل ملموس وفعال في صون السلم وتعزيز التعاون بين بلدان المنطقة .

٢ - ومن المعروف جيدا أن الجمعية العامة قد أوصت مرارا وتكرارا بإجراء مفاوضات شائبة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة كوسيلة مناسبة وسلمية للتوصل الى حل يسوي مسألة جزر مالفيناس بشكل حاسم . وترى الحكومة الأرجنتينية أنه لا يمكن وضع حد للخلافات القائمة بين البلدين ، مثلما طلبت الجمعية العامة ، إلا عن طريق هذه المفاوضات الشائبة ، جنباً الى جنب مع المساعي الحميدة للأمين العام .

٣ - ودون المساس بذلك ، وتنفيذاً للفقرة ٦ من منطوق قرار الجمعية العامة (١١/٤١) ، تود حكومة الأرجنتين إبراز جانب تعتبره ذا أهمية كبيرة فيما يتعلق بالهدف الاسمي المتمثل في صون السلم في منطقة جنوب الأطلسي ، الذي حددته الجمعية العامة لنفسها عند اعتمادها هذا القرار .

٤ - وتجدر الإشارة ، في هذا الصدد ، الى أن حكومة المملكة المتحدة ، في البيان الصادر من جانب واحد في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ بشأن مصائد الاسماك في جنوب الأطلسي ، إدعت لنفسها حق تنظيم استغلال الموارد السمكية في منطقة تمتد لمسافة ٢٠٠ ميل بحري حول جزر مالفيناس وحق ممارسة الولاية على الرصيف القاري لهذه الجزر . وفي الوقت نفسه أنشأت المملكة المتحدة ما يسمى بالمنطقة المؤقتة لإدارة صيد الاسماك وحفظها لمسافة ١٥٠ ميلا بحريا حول الجزر ، والتي أضيفت الى منطقة "الحماية" غير الشرعية ذات الطابع العسكري التي اقامتها المملكة المتحدة في عام ١٩٨٢ ، لتستبعد السفن والطائرات الأرجنتينية .

٥ - وجدير بالذكر أن الحكومة الأرجنتينية بعثت برسالتين تتعلقان بمسألة جزر مالفيناس (البند ٢٨ من جدول أعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة) ، الى الأمين العام ، مؤرختين في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ (A/41/784-S/18438 و A/41/788-S/18441) ، رفضت فيهما البيان الذي أصدرته الحكومة

البريطانية من جانب واحد في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ بشأن مصائد الاسماك في جنوب الاطلسي ، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء الموقف الذي اتخذته المملكة المتحدة .

٦ - والمبادرة البريطانية ، التي أعقبت مباشرة اعتماد قرار الجمعية العامة ١١/٤١ ، الذي صوتت المملكة المتحدة نفسها بتأييده ، يخلق مصدرا جديدا للتوتر والنزاع في المنطقة ، من شأنه التأثير على أمن المنطقة وعلى مصالح بلدان شالسة .

٧ - كذلك يجدر أن نبرز ، أن الأوضاع الاستعمارية لا تزال قائمة في جنوب الاطلسي ، وأن شمة عملية إضفاء الطابع العسكري على الجزر أخذت تجري في السنوات الاخيرة ، الامر الذي أبلغت به الجمعية العامة في حينه .

٨ - وتتفاقم حالة انعدام الامن بسبب الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية وعدم امكانية التحقق من تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها ، الدول الحائزة على الأسلحة النووية ، الامر الذي يبدو واضحا أنه لا يتفق مع طابع منطقة السلم والتعاون التي أنشأها القرار .

٩ - وفي الوقت ذاته ، تدرك الحكومة الأرجنتينية أن استمرار احتلال ناميبيا غير الشرعي ، شأنه شأن سياسة الفعل العنصري التي لا يمكن قبولها في جنوب افريقيا ، يشكل تهديدا مستمرا للسلم وللمتعة الكامل بحقوق الانسان في المنطقة .

١٠ - ودعما للتفاهم والتعاون فيما بين بلدان المنطقة ، أبرمت الأرجنتين اتفاقات ثنائية مع بلدان أمريكا اللاتينية وافريقيا في مجال التعاون الاقتصادي ، وهي اتفاقات تتماشى مع مقاصد القرار .

١١ - وإن جمهورية الأرجنتين مقتنعة بأن تنفيذ أهداف هذا الاعلان سيسهم في دعم مقاصد ومبادئ الميثاق ، وفي تنمية ومستقبل شعوبنا .

اسبانيا

[الاصل : بالاسبانية]

[٧ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١ - إن تصويت الوفد الاسباني في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة لصالح

القرار ١١/٤١ المتعلق بإعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي ، قد أوضح مرة أخرى أن إسبانيا ستؤيد أي تأكيد من جديد لاية رغبة سياسية في السلم والتعاون .

٢ - والواقع أن القرار المذكور هو إعلان صريح عن الرغبة في احترام وتطبيق عدة مبادئ وقواعد ، يحتوي عليها ميثاق الأمم المتحدة بالفعل ، مثل احترام الوحدة الوطنية لجميع الدول وسيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها . وفي هذا الصدد ، فإن القرار ، في إشارته إلى حيز جغرافي محدد ، يؤكد توفر ارادة وعلى مجموعة التزامات قبلها جميع أعضاء الأمم المتحدة عموماً .

٣ - وفضلاً عن ذلك ، فمن رأي الحكومة الإسبانية ، وتمشياً مع تعليل تصويت وفدنا ، لا يمكن تأويل القرار على أنه يغير بأي شكل من الأشكال قواعد القانون الدولي ، سواء قانون المعاهدات أو القانون العرفي بما في ذلك القانون البحري ، المنطبقة على علاقات وسلوك الدول المعنية ، سواء كانت هي دول المنطقة ذاتها أو دول ثالثة .

٤ - وفي الختام ، لا يحدد القرار بدقة المنطقة المعنية . ولا ينبغي أن يكون هذا النقص مع ذلك ، مصدر مشاكل كثيرة في الوقت الحالي بالنظر إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه ، وبصفة خاصة ، لأنه يجب ، كما سبق ذكره ، اعتبار الإعلان تعبيراً عن توفر ارادة سياسية للعمل بطريقة تتفق تماماً مع المقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق .

أوروغواي

[الاصل : بالاسبانية]

[٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

١ - ما زالت حكومة أوروغواي تولي أهمية فائقة لمنطقة السلم والتعاون هذه ، بوصفها إسهاماً في إقرار الأمن والسلم في المنطقة ، وأداة للتنمية والتعاون فيما بين البلدان الواقعة على المحيط الأطلسي في أمريكا الجنوبية وأفريقيا . وتود حكومة أوروغواي ، في هذا الصدد ، تأكيد الآراء التي أبدتها الممثل الدائم لأوروغواي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ عند نظر الجمعية العامة في البند ١٢٩ من جدول الأعمال .

٢ - وترى حكومة أوروغواي أن مسؤولية صون السلم الدولي في المنطقة ، والحفاظ على المنطقة خالية من سباق التسلح ، وتهيئة الظروف المؤدية إلى تحقيق الأمن

الاقليمي والدولي ، تقع على عاتق الدول الساحلية والدول الخارجة عن المنطقة على حد سواء .

٣ - وتود حكومة أوروغواي أن توجه الاهتمام الى ضرورة تخفيض الوجود العسكري فسي المنطقة وإزالته في نهاية المطاف ، وعدم إدخال أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل . وهذه القضايا تحملنا على الخلو الى أنه ينبغي وضع حد ، من خلال الوسائل السلمية ، وطبقا للإجراءات التي أوصت بها الأمم المتحدة ، لحالات النزاع في المنطقة ، مثل الحالة التي أدت في الماضي الى وقوع مواجهة حربية خطيرة ، والى ضرورة تسوية الخلافات الناجمة عن أفعال تلت ذلك وجرى شجبها بوصفها مصادر محتملة لمزيد من التوترات في المنطقة .

٤ - ويغترش وجود منطقة سلم في جنوب الأطلسي ، من حيث المبدأ ، عدم وجود أية أسلحة نووية فيها . ومن هنا تأتي بالضرورة العلاقة المباشرة بين هذه المنطقة والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدة ثلاثيلوكو . ويوجد من بين بلدان المنطقة ، بلد واحد (أوروغواي) طرف في معاهدة ثلاثيلوكو ، وبلد آخر (البرازيل) صادق عليها ولو أنه لم يتنازل عن حقوقه (المادة ٢٨ من المعاهدة) وبلد ثالث (الأرجنتين) ، وقع عليها . وأقرت الأرجنتين والبرازيل ، باعتبارهما من الدول الموقعة ، في تصريحات عديدة بأنه لا يمكنهما ، وفقا للمادة الأولى من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ، القيام بأي فعل يتناقض مع أهداف أو مقاصد معاهدة ثلاثيلوكو .

٥ - ويتداخل جزء من منطقة تطبيق معاهدة ثلاثيلوكو مع منطقة سلم جنوب الأطلسي (الفقرة ١ من المادة ٤ من معاهدة ثلاثيلوكو) ، وفي المستقبل ، سيشمل جزء كبير من المنطقة المنشأة بموجب هذه المعاهدة في الأطلسي (الفقرة ٢ من المادة ٤) حيزا داخل منطقة سلم جنوب الأطلسي . ولهذا السبب ، يجب دراسة العلاقة بين المنطقتين وتحديد الأثر المترتب على المركز القانوني لكل منهما ، وتلك مسألة قد تناولها بالفعل قرار المؤتمر العام العاشر لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، المعتمد في مونتيفيديو في نيسان/أبريل ١٩٨٧ .

٦ - وينبغي أن يفضي إقامة منطقة السلم الى القضاء التدريجي على القواعد العسكرية للبلدان التي لا تقع على جنوب الأطلسي .

٧ - وبالمثل ، نظرا الى أن استمرار الأوضاع الاستعمارية يشكل تهديدا محتملا للسلم

والامن ، فإن وجود منطقة سلم جنوب الاطلسي لا يمكن أن يتفق مع استمرار هذه الاوضاع . وهذه المسألة ، التي عولجت في الفقرة ٥ من الإعلان ، تنعكس أيضا في السياسة العامة الواجب اتباعها ضد جميع مظاهر الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري .

٨ - لكن هذه المنطقة هي أيضا منطقة تعاون ، وهذا عنصر آخر من العناصر التي تميزها عن مناطق السلم الاخرى التي حددتها الجمعية العامة .

٩ - واستجابة للنداء الوارد في الفقرة ٢ من الإعلان ، فإن حكومة أوروغواي لسم تتبع فحسب سياسة نشطة للتعاون الاقليمي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال إبرام اتفاقات مع الأرجنتين والبرازيل ، بل مهتد الطريق كسي يمتد هذا التعاون الى البلدان الافريقية الواقعة على المحيط الاطلسي . ويمكن أن ينظر في هذا الإطار ، الى الزيارة الاخيرة التي قام بها وزير خارجية أوروغواي الى عدة بلدان افريقية والى إقامة روابط دبلوماسية مع أنغولا .

١٠ - وحكومة أوروغواي على استعداد للشروع في مفاوضات تؤدي الى إبرام اتفاقات إقليمية في جنوب الاطلسي من أجل "حماية البيئة وصون الموارد الحية" (الفقرة ٢ من الإعلان) .

١١ - وسيجمل إدراج البند المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة في الإمكان تحليل الطريقة التي يتم بها تنفيذ الإعلان .

١٢ - وينبغي إكمال القرار ١١/٤١ بقرارات إضافية تحدد عناصره المكونة وتحدد الإجراء اللازم لتنفيذه وتقييمه .

١٣ - ومناطق السلم ، على عكس المناطق الخالية من الأسلحة النووية (قرار الجمعية العامة ٣٤٧٣ بء (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥) ، لا تشكل بعد مفهوما محددًا أو ثابتًا في القانون الدولي . ويجب أن يشكل القرار ١١/٤١ بداية لعملية تهدف الى إقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي ، بصورة فعالة وحاسمة ، والى التوصل الى تعريف قانوني دقيق لهذا المصطلح ولعناصر وطبيعة تلك المناطق ، وللحقوق والواجبات التي ترتبها للدول المؤسسة ولدول شالدة لها وجود فيها ، وبصفة خاصة وجود عسكري في تلك المناطق . وقد تفضي هذه العملية المفتوحة في خاتمة المطاف الى إبرام مكوك تقليدية مثل معاهدي ثلاثيلولكو وراروتونغا ، تغطي المناطق الخالية من الأسلحة النووية .

١٤ - وإن حكومة أوروغواي مقتنعة بأن هذا الإعلان ، إذا ما حظيت أهدافه ومبادئه بالاحترام الواجب وإذا ما نفذ وحدد بصورة ملائمة ، لا يمكن إلا أن يسهم اسهاما قيّما في السلم والامن والتنمية والتعاون .

البرازيل

[الاصل : بالإنكليزية]

[٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١ - ان حكومة البرازيل تولي أهمية قصوى للقرار الذي اتخذته الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، أثناء الدورة العادية الحادية والاربعين للجمعية العامة ، بأن أعلنت رسميا المحيط الاطلسي ، في المنطقة الواقعة بين افريقيا وأمريكا الجنوبية ، "منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" . ويمثل التأييد الساحق للقرار ١١/٤١ ، الذي اتخذ بالاجماع تقريبا ، اعتراف المجتمع الدولي بالهوية الخاصة لمنطقة جنوب الاطلسي ، وبالرغبة الصادقة لدول افريقيا وأمريكا الجنوبية الواقعة في جنوب الاطلسي ، التي قدمت المبادرة جماعيا الى الجمعية العامة ، في العمل معا من أجل تعزيز السلم والتعاون لما فيه منفعة البشرية جمعاء ، وبالخصوص لما فيه منفعة شعوب المنطقة . وهذا القرار اعتراف واضح أيضا بعزم هذه البلدان والشعوب على صيانة استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وعلى تطوير علاقاتها في اطار من السلم والحرية ، وعلى البقاء في مأمن من التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ، ومن الوجود العسكري الاجنبي ، ومن الأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل ، واعترافا بتصميمها على ابقاء هذه المنطقة خالية من جميع مصادر التوتر ومن المنافسات والمنازعات الدخيلة عليها .

٢ - ومنذ انشاء منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي في عام ١٩٨٦ وهي تمثل حافزا قويا لبلدان المنطقة على تعزيز وتكثيف وتوسيع الروابط القائمة للتفاهم والتعاون السياسيين فيما بينها ، بما يستهدف تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، وحماية البيئة ، وصيانة الموارد ، وصيانة سلم وأمن المنطقة بأكملها .

٣ - وتقع على عاتق دول افريقيا وأمريكا اللاتينية ، الواقعة في منطقة جنوب الاطلسي ، المسؤولية الاولى للعمل معا من أجل تعزيز بلوغ أهداف المنطقة ، مثلما ورد تعريفها في القرار ١١/٤١ . غير أن التنفيذ الكامل لهذه الأهداف سيتطلب أيضا قيام جميع دول المناطق الأخرى بالاحترام الكامل للمنطقة بصفتها منطقة سلم وتعاون ،

والتصرف بشكل يساير ويدعم مبادئ وأهداف الاعلان المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ . وفي هذا الصدد ، من المأمول أن تعرب الدول العسكرية الكبرى ، وغيرها من الدول ذات الاهمية العسكرية عن استعدادها للنظر فيما يمكن اتخاذه من تدابير معينة لضمان تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وازالته منها في النهاية ، وعدم ادخال أسلحة نووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وعدم شمول المنطقة بمنافستها ومنازعاتها .

٤ - ان صيانة السلم والامن في منطقة جنوب الاطلسي مسألة تحظى باهتمام مستمر من جانب حكومة البرازيل . فالحالة في المنطقة لا تزال تتميز باستمرار وجود مصادر توتر هامة تؤثر في سلم وأمن بلدان جنوب الاطلسي وشعوبها .

٥ - وكما أشير في القرار ١١/٤١ ، فان القضاء على الفصل العنصري ، وتحقيق شعب ناميبيا لتقرير المصير والاستقلال ، ووقف جميع أعمال العدوان والتخريب ضد الدول الواقعة في الجنوب الافريقي ، أمور جوهرية للسلم والامن في منطقة جنوب الاطلسي ككل . وللأسف ، لم يحرز خلال السنة الماضية أي تقدم اطلاقا نحو القضاء على هذه المشاكل الخطرة .

٦ - وفي جنوب افريقيا ، تصر حكومة الاقلية على رفضها العنيد للاستماع لصوت شعب جنوب افريقيا وصوت المجتمع الدولي ، مبقية على العمل بنظام التمييز العنصري المقيت . وفي نفس الوقت ، تستمر الحكومة في تحديها لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بمواصلة احتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا ، وانكارها على شعب ناميبيا حقه في أن يكون له مركز الدولة المستقلة .

٧ - وتأمل حكومة البرازيل في أن يتاح لمجتمع دول منطقة جنوب الاطلسي أن يرحب داخل صفوفه ، في المستقبل غير البعيد ، بالحكومة الشرعية لناميبيا حرة ومستقلة ، وكذلك جنوب افريقيا مجردة من نظام الفصل العنصري .

٨ - واذ اعتمدت حكومة البرازيل في عام ١٩٨٥ تشريعا يعزز الحظر القائم على التعاون مع حكومة جنوب افريقيا ، بما في ذلك بالخصوص بيع أسلحة أو ذخائر أو غيرها من العتاد العسكري الى جنوب افريقيا أو ناميبيا أو إعادة شحنها ، يساورها قلق عميق ازاء التقارير الاخيرة المتعلقة باستمرار انتهاك الحظر الالزامي على الأسلحة المفروضة ضد جنوب افريقيا .

٩ - ان البرازيل ، التي تربطها بانغولا منذ استقلالها من اثنتي عشرة سنة ، روابط صداقة وتعاون قوية ، تشعر أيضا بقلق عميق ازاء الانتهاكات المستمرة لسيادة انغولا وللتهديدات الموجهة ضد استقلالها السياسي وسلامتها الاقليمية وهي انتهاكات وتهديدات تشجعها وتدعمها حكومة جنوب افريقيا . ومن المأمول أن تؤدي المشاورات الجارية الى ايجاد ظروف كفيلة بتمكين انغولا من تنمية امكانياتها الوطنية الكبيرة في منساج يسوده السلم والامن ، ومن بين هذه الظروف بصفة خاصة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

١٠ - وفي ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، علمت بلدان المنطقة باعلان أصدرته من جانب واحد حكومة المملكة المتحدة بشأن وضع تدابير معينة لحماية مبادئ الاسماك في المنطقة التي تحيط بجزر مالغيناس . وفي اجتماع عقده وزراء العلاقات الخارجية للأرجنتين وأوروغواي والبرازيل في بونتا ديل ايستي ، اوروغواي ، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، نُظر بقلق عميق وبروح من التضامن الاقليمي الى اضافة هذا العنصر الجديد من عناصر التوتر الى النزاع بشأن جزر مالغيناس وذلك ، في جملة أمور ، في ضوء القرار ١١/٤١ . وأعرب عن قلق مماثل في القرار المتخذ بتوافق الاراء في دورة المجلس الدائم لمنظمة الدول الامريكية التي عقدت في وقت لاحق من ذلك الشهر في غواتيمالا . وقد أعربت حكومة البرازيل مرارا وتكرارا عن أملها في أن تتوصل الأرجنتين والمملكة المتحدة الى تسوية سلمية في أقرب وقت ممكن للنزاع المتعلق بالسيادة والمسائل الاخرى ذات الصلة بجزر مالغيناس ، بحيث تزيلان مصدر توتر خطير في منطقة جنوب الاطلسي واحتمال اندلاع نزاع فيها .

١١ - ان حكومة البرازيل ملتزمة بهدف جعل منطقة جنوب الاطلسي في مأمن من تدابير اضعاء الطابع العسكري عليها ومن سباق التسلح ، وبالصوم سباق التسلح النووي . وتمثل مسألة الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية داخل منطقة جنوب الاطلسي مسألة تبعث على قلق عميق للبرازيل . وبعد أن وقّعت حكومة البرازيل وصّدت على معاهدة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) ، أعلنت الحكومة عن التزامها بالاحجام عن اتخاذ أي تدابير من شأنها أن تحبط أهداف المعاهدة ، وهي تتوق الى التنفيذ الكامل ، في أقرب وقت ممكن ، لنطاق تطبيق الاتفاقية ، وفقا لمادتها ٤ - ٣ ، وهو تطور من شأنه أن يساهم في تعزيز مركز منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي . وحكومة البرازيل ترحب في هذا الصدد ، بالقرار الذي اتخذه المؤتمر العام لمنظمة الدول الاطراف في معاهدة تلاتيلولكو في نيسان/ابريل في مونتيفيديو ، والذي أعرب فيه المؤتمر عن ارتياحه لاتخاذ قرار الجمعية العامة ١١/٤١ ، ورجا اعداد دراسة

عن العلاقة القائمة بين منطقة امريكا اللاتينية الخالية من الاسلحة النووية ومنطقة السلم والتعاون في جنوب الاطلسي .

١٢ - وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة المختصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح التابعة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف في نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، قبلت اللجنة المختصة بتوافق الآراء اقتراحا لتدرج في البرنامج عبارة تؤيد أهداف قرار الجمعية العامة ١١/٤١ ، جاء فيها أن "اعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي يشكل خطوة ملموسة في سبيل تحقيق الاهداف التي حددها المجتمع الدولي عن طريق انشاء مناطق سلم في شتى مناطق العالم لما فيه منفعة البشرية جمعاء ، الامر الذي من شأنه أن يسهم الى حد كبير في تعزيز السلم والامن الدوليين وتدعيم مبادئ الامم المتحدة ومقاصدها . ومن المسلم به في هذا الصدد أن لدول المنطقة مصلحة خاصة في تعزيز التعاون الاقليمي من أجل التنمية الاقتصادية والسلم وأن عليها مسؤولية خاصة في هذا الشأن" . (الوثيقة CD/CPD/WP.87 المؤرخة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٧) .

١٣ - ووافقت هيئة نزع السلاح في دورتها المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٧ في نيويورك ، في اطار فريق التشاور المعني بموضوع "التسلح البحري ونزع السلاح" ، على ادراج توصية في مشروع النص لتشكل أساسا لاجراء المزيد من المداولات بشأن هذا الموضوع ، وهي توصية تسلط الاضواء على ما يمكن جنيته من فوائد من الجوانب البحرية للاقتراحات القائمة لانشاء مناطق سلم في مناطق معينة ، مع الاشارة بالتحديد الى اعلان الجمعية العامة الخاص بمنطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي .

١٤ - ومنذ اتخاذ القرار ١١/٤١ ، سعى رئيس جمهورية البرازيل والممثل الدائم للبرازيل لدى الامم المتحدة ، في اطار الزيارات الرفيعة المستوى وغيرها من الاتصالات مع دول افريقيا ودول امريكا الجنوبية الواقعة في منطقة جنوب الاطلسي ، لتشجيع التنفيذ الكامل لاهداف السلم والتعاون الواردة في الاعلان المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ . وأكدت من جديد سلطات البرازيل وسلطات البلدان الاخرى في المنطقة ، في محادثاتها وفي البيانات والبلاغات الصحفية المادرة خلال هذه الاجتماعات الثنائية ، تصميمها على العمل معا من أجل تحويل المبادئ والاهداف المجسدة في الاعلان الى تدابير فعالة للتعاون . وقد أتاح سلسلة الاجتماعات الرئاسية والوزارية مع الأرجنتين وأوروغواي ، والزيارات التي قام بها الى البرازيل رئيسا الرأى الأخضر وزائير ورئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، والزيارات التي قام بها وزير العلاقات الخارجية في البرازيل الى انغولا والكاميرون ونيجيريا ، والزيارات التي قام بها الى البرازيل ، وزيرا خارجية بنن وكوت ديفوار ، فرصة

لأجراء محادثات مشمرة وودية تهدف الى تعزيز روابط التعاون والتفاهم التي تقيمها البرازيل مع جيرانها في منطقة جنوب الاطلسي .

١٥ - ان مشاريع التعاون والتكامل البعيدة الاثر في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الأخرى تقريبا التي تتولى حاليا الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وضعها وتنفيذها لدليل ساطع على الطريقة التي يمكن بها تحقيق أهداف اعلان ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ من أجل المنفعة المتبادلة لبلدان المنطقة وشعوبها . وتجدر الإشارة الى الاعلان المشترك الذي وقعه رئيسا البرازيل والأرجنتين في فيدما في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، والذي أكدوا فيه من جديد التزام كلا البلدين الراسخ باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون غيرها وأكدوا التقدم المحرز في ميدان التعاون النووي الشئائي .

١٦ - وسعت حكومة البرازيل تمشيا وروح اعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي الى تعزيز تكثيف التعاون الاقليمي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك ضمن اطار المنظمات العالمية والاقليمية ودون الاقليمية الموجودة أو بدعم منها ، وفي اطار جهودها التعاونية الشئائية على حد سواء . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة الى أنه لتنفيذ جوانب التعاون الاقتصادي والتقني لقرار الجمعية العامة ١١/٤١ ، ينبغي للهيئات والأجهزة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أن تكون مستعدة لتقديم المساعدة الضرورية للمساعي التعاونية المشتركة لصالح بلدان وشعوب منطقة جنوب الاطلسي .

١٧ - ويجري تعزيز الاجراءات الاقليمية بوصفها وسيلة لتكثيف التعاون ضمن اطار القرار ١١/٤١ .

١٨ - وفي هذا الصدد ، على سبيل المثال ، عرض الوفد البرازيلي على البلدان الأخرى من منطقة جنوب الاطلسي في الاجتماع الاول لبرنامج منطقة وسط شرقي الاطلسي للجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية الذي عقد في الرأس الأخضر - كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، مجموعة من الدورات والحلقات الدراسية بشأن علم المساحة البحرية ، وعلم المحيطات ، وقياس الأعماق ، ومواضيع أخرى تتعلق بالعلوم البحرية . وتحقيقا لأغراض التعاون الاقليمي تروج الحكومة البرازيلية أيضا للدورة الدراسية الدولية بشأن التصحر التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، كما سعت للحصول على دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتوسيع نطاق المشاركة لتشمل جميع بلدان جنوب الاطلسي المتضررة بهذه الظاهرة .

١٩ - وفيما يتعلق بالتعاون العلمي والتقني والتكنولوجي ، تجدر الإشارة الى بعض الخطوات الفعالة والاجراءات التي يحتمل أن تتخذها البرازيل في المستقبل . فقد أبرمت الحكومة البرازيلية مع برنامج الامم المتحدة الانمائي المشروع (BRA/86/001) الذي يتضمن تقديم المساعدة المالية في ميدان التعاون التقني . ووقعت البرازيل مع المكتب الاقليمي لافريقيا التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي مشروعاً يهدف الى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بين البلدان الافريقية والبرازيل (RAF/86/041) . والمقصود بهذين المشروعين اللذين عقدا استناداً الى مذكرة التفاهم المؤرخة في أيار/مايو ١٩٨٦ والمبرمة بين حكومة البرازيل والمكتبين الاقليميين لافريقيا ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، حفز اتخاذ اجراءات في اطار القرار ١١/٤١ . وبناء على ذلك ، قام وفد تابع للجهاز البرازيلي للتعاون التقني المشترك بين الوزارات بزيارة انغولا في شهر نيسان/ابريل الماضي وسيزور بلدانا أخرى من المنطقة في المستقبل القريب .

٢٠ - وتجري حالياً مداولات مع الامانة العامة لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي بغية توقيع مذكرة تفاهم بشأن وضع برنامج للتعاون في مجالات الزراعة ، والصناعات الزراعية ، والطاقة ، والتدريب . كذلك عملت البرازيل في اطار مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي بتعاون وثيق مع قطاع الطاقة التابع للوحدة الادارية التقنية لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي في لواندا .

٢١ - وتقوم كذلك الحكومة البرازيلية بمناقشة مسألة توقيع اتفاقات مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بغية تنفيذ اجراءات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بين الحكومة البرازيلية والبلدان النامية الواقعة على جانبي جنوب المحيط الاطلسي .

٢٢ - وجرى توسيع برامج التعاون التقني الشنائية مع بلدان منطقة جنوب الاطلسي ، ولاسيما في مجالات الزراعة ، والصناعات الزراعية ، والطاقة ، وصناعة الصلب ، وموارد الطاقة المتجددة ، والاتصالات ، والنقل ، والصحة العامة ، والتكنولوجيا الاحيائية ، والمرافق الصحية ، والادارة العامة . وفي مجال تدريب الموارد البشرية تنوي الحكومة البرازيلية زيادة التعاون مع بلدان منطقة جنوب الاطلسي في اطار برامجها التقنية ، وتبادل الطلاب على مستوى الدراسات الجامعية والدراسات العليا .

٢٣ - وشاركت البرازيل في المؤتمر الاول للعلماء الافريقيين (برازافيل ، حزيران/يونيه) وستكون ممثلة في المؤتمر الثاني لتسخير العلم والتكنولوجيا لاجراض

التنمية في افريقيا الذي سيعقد في اروشا (جمهورية تنزانيا المتحدة) في تموز/يوليه ١٩٨٧ بهدف تعزيز التعاون مع البلدان الافريقية في منطقة جنوب الاطلسي في ميدان العلم والتكنولوجيا . ومع وجود أوروغواي والارجنتين ، يسمح الاطار المؤسسي الحالي باجراء تعاون مكثف يمكن أن يتسع نطاق منافعه في مجالات مثل مصادد الاسماك والبيئة ليشمل البلدان الافريقية في منطقة جنوب الاطلسي .

٢٤ - وفي اجتماع عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ في بونتاديل ايستي ، أكد وزراء خارجية الارجنتين وأوروغواي والبرازيل أهمية تعزيز التعاون الثلاثي الحالي من أجل المحافظة على الثروة السمكية . وفي اطار تنفيذ القرار ١١/٤١ تعتقد الحكومة البرازيلية أنه ينبغي النظر في امكانية توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل بلدانا أخرى في منطقة جنوب الاطلسي .

٢٥ - والحكومة البرازيلية مستعدة للمساهمة في جهود مشتركة بهدف تشجيع التنفيذ الكامل لمختلف جوانب اعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي . وتحلّيا بهذه الروح قد ترى بلدان المنطقة أن من المفيد النظر في مدى استصواب عقد اجتماع في وقت مناسب يمكن أن يناقش فيه جدول أعمال شامل للتعاون من أجل السلم والتنمية في منطقة جنوب الاطلسي في اطار الصداقة والتفاهم لتعزيز أهداف منطقة السلم والتعاون .

٢٦ - وتتطلع الحكومة البرازيلية الى أن يتم ، خلال الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، النظر في البند المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" . وسيشكل بحث التقرير الذي سيقدمه الأمين العام ، أخذا في الاعتبار الآراء التي تعرب عنها الدول الاعضاء عملا بالفقرة ٦ من القرار ١١/٤١ ، فرصة ملائمة لمناقشة تطوّر الحالة في منطقة جنوب الاطلسي خلال السنة الماضية بقدر ما تؤثر في منطقة السلم والتعاون ، ولتقييم التقدم الذي أحرزته دول المنطقة مع شروعاتها في مهمة تنفيذ أحكام اعلان ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

بوتسوانا

[الاصل : بالانكليزية]

[٤ آذار/مارس ١٩٨٧]

تود حكومة بوتسوانا أن تعلن أنه ليست لديها آراء للتقدم بها بشأن الموضوع سوى الاعراب عن الامل في أن تصبح المنطقة الواقعة بين افريقيا وأمريكا الجنوبية

منطقة سلم وتعاون حقا . وإن تحقيق هذا الامل الكبير سيتوقف بالطبع على رغبة الدول التي بينها منازعات يتعين تسويتها في جنوب الاطلسي لاتباع طريق السلم في مساعيها .

بولندا

[الاصل : بالانكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

١ - رحبت بولندا بارتياح عميق باتخاذ الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة القرار المعلن لجنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون . وكانت هذه خطوة هامة بهدف تعميم وتدعيم السلم والامن والتعاون الشامل فيما بين الشعوب في جميع أنحاء العالم .

٢ - وترى الحكومة البولندية أن لمبادرات السلم الاقليمية ودون الاقليمية دورا هاما تقوم به في القضاء على الظواهر السلبية والتوترات والمنازعات المسلحة التي تقع في العالم وفي عملية استحداث أساليب من أجل التعايش السلمي . وترى أن الحلول الجزئية والاقليمية تقرب التوصل الى تسوية عالمية في شكل نظام شامل للسلم والامن الدوليين .

٣ - وهذه المنطلقات هي التي كانت تقودنا في الماضي عندما تقدمت بولندا منذ ٣٠ عاما مضت بخطة راباكي من أجل انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في وسط أوروبا والتي أعقبتها بعد نحو ٤ سنوات خطة غومولكا من أجل تجميد الاسلحة النووية في هذه المنطقة .

٤ - ويمكن للمرء رد أصول المبادرة البولندية الجديدة من أجل فض الاشتباك النووي والتقليدي في وسط أوروبا ، والتي تقدم بها مؤخرا يوشيش ياروزلسكي ، الى أفضل تقاليد الفكر السياسي البولندي التي تطابق كما فعلت بين مصالح بولندا ومصالح أوروبا . وهي تمثل برنامج عمل وأهدافا يمكن لتحقيقها أن يسهل عملية نزع السلاح على نطاق أوروبا . وتمثل هذه المبادرة السيادية البولندية ، المكمل في حد ذاتها للمقترحات الاخرى التي تقدمت بها الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، مساهمة بولندا من أجل اجراء حوار أوروبي شامل لنزع السلاح . وتهدف هذه المبادرة الى التعجيل باحراز تقدم فيما يتعلق بالتعاون في مجال الجوانب العسكرية للامن الاوروبي .

٥ - وكانت الحكومة البولندية تتوخى نفس الاهداف عندما أيدت فكرة انشاء ممر خال

من الأسلحة النووية في وسط أوروبا ، وهي فكرة تقدمت لجنة بالم بفكرة سابقة مماثلة لها ، وفكرة جعل شمال أوروبا والبلقان منطقة خالية من الأسلحة النووية وكذلك خطط إقامة منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية . ويعتبر موقف بولندا النشط فيما يتعلق بالقارة الأوروبية ، في هذا الصدد ، موقفا على درجة عالية من التماسك والأهمية لأسباب جغرافية واضحة نظرا لأن لأمن أوروبا تأثيرا مباشرا على أمن بولندا .

٦ - وبإعلان تأييدنا لفكرة إعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي والاعراب عن استعدادنا للاشتراك في الجهود الرامية الى مراعاة أحكامه ومحتوياته وتحقيقها فإن بولندا على اقتناع بأنها ستتيح تهيئة الظروف المؤدية لامتداد السلم والتعاون الى مناطق أخرى . ومن شأن نشر محتويات الإعلان بما له من جاذبية عالمية ، مثل منع اضعاف الطابع العسكري وسباق التسلح وازالة القواعد العسكرية الأجنبية ومنع ادخال الأسلحة النووية ، وعلى وجه الخصوص التعاون الاقتصادي والحماية المشتركة للبيئة وكذلك استخدام المحيطات في الأغراض السلمية ، أن يفيد جميع الأمم .

٧ - والحكومة البولندية على اقتناع بأن التنفيذ العملي للمبادرة المتعلقة بإنشاء نظام شامل للسلم والأمن الدولي ، التي تقدمت بها الدول الأطراف في معاهدة وارسو في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة سيجعل من السهل أيضا بلوغ هذه الأهداف العالمية . ويوضح التقاء فكرة هذا النظام مع فكرة منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، في رأي حكومة بولندا ، الحاجة المتميزة الى أنظمة عالمية .

توغو

[الأصل : بالفرنسية]

[١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

١ - أرادت توغو من جديد ، وهي تصوت لصالح قرار الجمعية العامة ١١/٤١ ، أن تبين تمسكها بالسلم والتعاون اللذين يشكلان أساس سياستها الخارجية . وكما قال رئيس جمهورية توغو ، ضامن السيادة الوطنية ، "لا يمكن أن يكون هناك سلم وشبح الحرب أمامنا ، كما أنه يستحيل وجود سلم وأمن حقيقيين وثلاثا البشرية يموتون جوعا ؛ ولا تنمية بدون سلم وأمن ؛ ولا يمكن التكلم عن التعاون في الوقت الذي يسود فيه القسود وعدم الثقة بين البشر والدول" . وهكذا يشمل السلم التقدم الاقتصادي والاجتماعي ؛ وهو أيضا شرطه وغايته . وحيث يمكن تلخيص السلم في أنه مجهود متواصل لتفادي النزاعات ومصادر التوتر ولتهيئة أفضل الظروف للتنمية المتناسقة للشعوب ، فلا بد

للدول إذن من أن تعمل كل ما بوسعها لصيانة هذا السلم . بيد أنه توجد في الوقت الراهن حالات في جنوب الأطلسي تشكل اخلالا بالسلم والامن أو تحمل في طياتها ما يؤدي الى نشوب نزاعات تكون كارثة بالنسبة للمنطقة . ويكفي في هذا الصدد أن نشير الى الاعمال العدوانية التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد جيرانها وسياسة الفصل العنصري البغيضة .

٢ - وعليه ، فمن الضروري احلال السلم في هذه المنطقة واقامة علاقات ودية بين الدول . ولا يمكن اقامة مثل هذه العلاقات الا بالتزام مبادئ القانون الدولي المنظمة للعلاقات بين الدول ، ولاسيما المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

٣ - وفي هذا الصدد ، من المهم الاشارة الى مبدأ تساوي جميع الدول في السيادة ، ومبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بحيث لا يُعرض السلم والامن الدوليان وكذلك العدل للخطر ، ومبدأ عدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها سواء ضد السلامة الاقليمية لاية دولة أو استقلالها السياسي ، أو بأية طريقة أخرى لا تتماشى مع أهداف الامم المتحدة .

٤ - وينبغي أن تولي دول منطقة جنوب الأطلسي والمناطق الأخرى عناية خاصة للفقرة ٤ من القرار ١١/٤١ التي طُلب فيها اليها ، في جملة أمور ، أن تتعاون في ازالة جميع مصادر التوتر ، وأن تحترم الوحدة الوطنية ، وأن تحترم بدقة المبدأ القاضي بآلا تكون أراضي دولة ما هدفا لاحتلال عسكري ، وكذلك مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراض بالقوة .

٥ - وفي هذا الصدد ، وفيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ، ينبغي أن يبذل الطرفان المعنيان مجهودا لايجاد وسائل لتسوية المشاكل المعلقة بينهما بصورة سلمية ونهائية حسب الطلب الوارد في القرار ٤٠/٤١ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

٦ - وفي هذا السياق أيضا ، لابد من أن تتخلى جنوب افريقيا عن سياسة الفصل العنصري البغيضة التي تتبعها ، وأن تضع حدا للأعمال العدوانية التي ترتكبها ضد دول خط المواجهة ، كما أن من اللازم أن تنال ناميبيا استقلالها في أقرب وقت ممكن باحترام قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، ولاسيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تحترم جنوب افريقيا اعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية وأن تتخلى عن أنشطتها النووية التي تشكل خطرا كبيرا وتهديدا مستمرا للسلم في المنطقة .

٧ - وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي بإسره اجراءات ملائمة ضد جنوب افريقيا لارغامها على الكف عن هذه الاعمال التي تخلق مناخا يسوده انعدام الامن في شبه القارة .

٨ - وتبدي توغو قلقها البالغ ازاء النزاعات والحالات التي تخل حاليا بالسلم والامن في المنطقة وتحول دون اقامة أي شكل من أشكال التعاون ، وتناشد الجميع تحمّل مسؤولياتهم من أجل صون السلم والامن للذين لا يمكن أن يصبحوا حقيقة ملموسة الا في اطار عملية جماعية وشاملة تقوم على أساس احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة .

٩ - ومع أن الحالة لا تزال مدعاة للقلق الشديد في الوقت الراهن ، فان توغو ترى انه ليس شمة داع لفقدان الامل ، فهي مقتنعة بأن جميع دول الجنوب الافريقي وكذلك دول المناطق الاخرى ستبدي الارادة السياسية اللازمة لكي يصبح جنوب الاطلسي فعلا "منطقة سلم وتعاون" .

جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[١٢ آب/اغسطس ١٩٨٧]

١- دأبت جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على تأييد العمل في أقرب وقت ممكن على اقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين يضم المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والانسانية . إن الطريق نحو الامن الشامل يمر عبر نزع السلاح الحقيقي الذي يمكن أن يصبح أيسر بكثير بإزالة السلاح النووي والانواع الاخرى لاسلحة التدمير الشامل بحلول نهاية القرن العشرين ، وتخفيض مستويات المجابهة العسكرية ، والكف عن فرض الارادة على الدول الاخرى ، والاحترام الكامل لحق كل شعب في أن يختار وفق ارادته سبل ووسائل تنميته ، وإزالة التمييز والتحكم في مجال العلاقات الاقتصادية ، وضمان الامن الاقتصادي .

٢- إن اقامة مناطق سلم وتعاون ، ومناطق خالية من الاسلحة النووية في شتى أجزاء العالم يساعد على بلوغ تلك الاهداف . وانطلاقا من هذا تؤيد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية اقتراح اعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي وقد صوت لصالح قرار الجمعية العامة ١١/٤١ المتعلق بهذه المسألة والذي اتخذ بمبادرة من دول امريكا اللاتينية والدول الافريقية . وتشاطر جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

الاعتقاد بضرورة وقاية هذه المنطقة من اضعاف الطابع العسكري وسباق التسلح ووجود القواعد العسكرية الاجنبية وقبل كل شيء الاسلحة النووية . إن تنفيذ المقترحات المعروفة للبلدان الاشتراكية فيما يتعلق بكبح سباق التسلح البحري والتوسع فسي تدابير بناء الثقة بحيث تشمل البحار والمحيطات من الممكن أن يساعد الى درجة كبيرة في تحقيق ذلك .

٣- إن ازالة سياسة وممارسة الفصل العنصري الاجرامية ، ونيل الشعب الناميبي حق تقرير المصير والاستقلال وإعادة الوضع المتفجر في الجنوب الافريقي الى الحالة الطبيعية عموما شروط ضرورية للسلام والامن في منطقة جنوب الاطلسي . إن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترى ان الاسراع في تنفيذ تلك الاهداف يتطلب اتخاذ مجلس الامن لجزاءات شاملة والزامية ضد نظام الفصل العنصري وفقا للفصل السابع من الميثاق .

٤- ويتطلب الوضع المتوتر المستمر في جنوب الاطلسي الناجم عن النزاع المتعلق بجزر فوكلاند (مالفيناس) تسوية سلمية سريعة على أساس قرارات الامم المتحدة القائمة .

٥- إن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اقتناعا منها بأن إقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي تقدم مساهمة قوية في تعزيز السلم والامن الدوليين ، مستعدة للعمل على تنفيذ هذا القرار وفقا للنداء الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١١/٤١ .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[١٩ آب/أغسطس ١٩٨٧]

١- لقد أيدت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة القرار ١١/٤١ المعنون "إعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" ، الذي اتخذ بمبادرة من دول أمريكا اللاتينية والدول الافريقية بأغلبية ساحقة من الاصوات . ويشهد اتخاذ هذا القرار على مساندة المجتمع الدولي لرغبة دول هذه المنطقة في بناء أمنها على أساس التعاون ، بمساعدة الضمانات المتعددة الاطراف التي يمكن أن تكفل تأميننا أكيدا ليس لامنها فحسب ولكن للأمينين الاقليمي والعالمي أيضا .

٢- إن اعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي يجب أن يكون حافزا ايجابيا لتعبئة جهود الدول التي تقع في هذه المنطقة المترامية والتي تقع خارج نطاقها ، لمنع العدوان واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وحل المنازعات سلميا وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٣- وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية أن الشرط الاساسي لإقامة هذه المنطقة يتمثل في إعادة الوضع المتفجر الخطر في الجنوب الافريقي الى الحالة الطبيعية التي يمكن بلوغها فقط عن طريق وضع نهاية لسياسة وممارسة الفصل العنصري اللانسانية ، ولاعمال بريتوريا العدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة ، وضمان نيل شعب ناميبيا تقرير المصير والاستقلال فورا . إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تحبذ ، مثلها مثل العدد الساحق من الدول الاعضاء اعتماد مجلس الأمن لجزاءات شاملة الزامية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

٤- ويشير الوضع المتوتر في جنوب الأطلسي الناجم عن النزاع حول جزر فوكلاند (مالفيناس) قلقا جديا . ويجب أن تحل هذه المشكلة بطريقة سلمية على أساس قرارات الأمم المتحدة القائمة .

٥- إن سياسة تسليح جنوب الأطلسي تحمل تهديدا مباشرا لدول أمريكا اللاتينية وافريقيا ، فضلا عن الدول الأخرى . إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وهي ترفض هذه السياسة رفضا قاطعا ترى أن تصفية جميع القواعد العسكرية الأجنبية هنا تصفية غير مشروطة هي شرط لا غنى عنه لإقامة منطقة السلم والتعاون .

٦- وتلاحظ جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان إقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي ستكون ذات أهمية بالغة لتحقيق مقترحات البلدان الاشتراكية المعروفة فيما يتعلق بكبح سباق التسلح العسكري البحري ومد تدابير بناء الثقة الى البحار والمحيطات الاستوائية .

٧- إن نزع السلاح الفعلي هو الضمان المادي الحقيقي لأمن جنوب الأطلسي وأجزاء العالم الأخرى والبشرية بأسرها . وتعلق ، في هذا السياق أهمية بالغة على برنامج القضاء التام على الأسلحة النووية والانواع الأخرى من أسلحة التدمير الشامل بحلول عام ٢٠٠٠ الذي اقترحه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .

٨- وتؤيد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية النهج الشامل الوارد في القرار ١١/٤١ لضمان الامن في منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي المعلنه والذي يقضي بضرورة التدابير الجادة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . إن هذا النهج ، مقترنا برغبة دول المنطقة في التعاون المتبادل في حل قضية الامن المعقدة يشهد على أن التفكير السياسي الجديد الذي يواكب حقائق العصر النووي الفضائي والذي تؤيده الدول الاشتراكية بنشاط ومن ضمنها جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يشق طريقه الى الامام في الساحة الدولية .

٩- إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد دائما إقامة مناطق السلم والتعاون والمناطق غير النووية إذ تعتبر أن إنشاء تلك المناطق هو اتجاه ايجابي في العلاقات الدولية . وهي لذلك تؤيد المقترحات الداعية الى إعادة الوضع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الى الحالة الطبيعية ، وإعلان المحيط الهندي منطقة سلم وتحويل منطقة البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم دائم وأمن وتعاون وإقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في أوروبا ومناطق العالم الاخرى . ويمكن لتحقيق تلك المقترحات ذات الاهمية الكبيرة في حد ذاتها أن يكون في نفس الوقت خطوة هامة على طريق إقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين يكمن جوهره في فكرة ضمان الامن ليس بالطرق الحربية إنما بالطرق السياسية التي تفترض الحق المتساوي لجميع الدول في الامن وأقصى التعاون والتفاعل السلميين بين جميع أعضاء المجتمع الدولي في مختلف المجالات .

١٠- أما فيما يتعلق ببناء الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٤ من القرار ١١/٤١ فإن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ستتهدي ، كما تفعل في جميع أنشطتها على الساحة الدولية ، بمبادئ السياسة الخارجية المحبة للسلم . ويظل الاتجاه الرئيسي لهذه الأنشطة هو الكفاح ضد الخطر النووي وسباق التسلح ومن أجل حفظ وتعزيز السلم العالمي .

جنوب افريقيا

[الاصل : بالانكليزية]

[٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧]

١- إن جنوب افريقيا بوصفها احدى الدول المشاطئة الرئيسية في المنطقة وقوة اقليمية في المنطقة ، ترحب بالمبادرة الرامية الى الحفاظ على استقلال وسيادة وسلامة أراضي شعوب دول منطقة جنوب الاطلسي وتنمية علاقاتها في ظل ظروف يسودها السلم والحرية .

٢- وبالرغم من ان حكومة جنوب افريقيا ترفض رفضا قاطعا الاشار المترتبة على الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرة ٥ من القرار ، فإنها مع هذا ترحب بمفهوم تعزيز السلم والتعاون في جنوب الاطلسي لصالح الانسانية جمعاء ، ولا سيما شعوب المنطقة وبإبعاد القواعد العسكرية الاجنبية عن المنطقة .

٣- وكانت حكومة جنوب افريقيا تلح ، في هذا السياق ، على إزالة جميع القوات الاجنبية التي تؤدي الى زعزعة الاستقرار من منطقة الجنوب الافريقي .

العراق

[الاصل : بالعربية]

[١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧]

ان العراق يؤيد جهود الامم المتحدة في إقامة مناطق سلم وتعاون في العالم ومنها منطقة جنوب الاطلسي . وقد جسد العراق موقفه هذا بالتصويت لصالح القرار ١١/٤١ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاخيرة .

غانا

[الاصل : بالانكليزية]

[٨ نيسان/ابريل ١٩٨٧]

١- على الرغم من أن الموضوع الرئيسي لقرار الجمعية العامة ١١/٤١ موجه أساسا الى الدول ذات الاهمية العسكرية فإن الهدف العام للقرار يتفق مع موقف غانا من مفهوم مناطق السلم وبصفة خاصة اقامتها في مناطق النزاع المحتمل . وبناء على ذلك ، وعلى الرغم من أن منطقة السلم المقترحة لجنوب الاطلسي لا يمكن أن تكون بديلا لنزع السلاح العام والكامل وهو الهدف النهائي ، فإن غانا ترى أن المبادرات مثل الإعلان الوارد في القرار هي خطوات ايجابية في الاتجاه الصحيح وبصفة خاصة في ضوء المبادئ الهامة للتعايش السلمي الواردة في الفقرات ٣ - ٥ .

٢- ولذلك فإنه مما يشير الاسف العميق أن عددا من الدول الاعضاء ذات الاهمية العسكرية قد امتنعت عن التصويت على القرار بل أن عضوا دائما في مجلس الامن قد صوت ضد القرار .

٣ - وبغض النظر عن الاصوات ، تقترح غانا أن يواصل المجتمع الدولي الحث على تأييد الإعلان بتوافق الاراء .

غيانا

[الامل : بالانكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧]

١ - إن حكومة غيانا تؤيد تأييدا كاملا مفهوم "منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي" أي المنطقة الواقعة بين افريقيا وأمريكا الجنوبية ، ونتيجة لذلك فقد صوتت غيانا لصالح القرار .

٢ - إن غيانا ملتزمة بالسلم والامن ، وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١١/٤١ بالذات ، فقد أعربت ، دائما ، في كل محفل دولي تشار فيه مسألة السلم والامن الدوليين ، عن تأييدها المطلق لإنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي .

غيانا الاستوائية

[الامل : بالاسبانية]

[٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧]

١ - إن حكومة غيانا الاستوائية مقتنعة ، في هذا الصدد ، بأن إنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي سيسهم بشكل إيجابي وبطريقة فعالة في صون السلم والامن الدوليين وفي تشجيع التعاون بين بلدان المنطقة .

٢ - وترى غيانا الاستوائية أن الأوضاع الاستعمارية التي مازالت مستمرة في جنوب الاطلسي ، واحتلال ناميبيا غير الشرعي ، وفرض سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وإضفاء الطابع العسكري على المنطقة في السنوات الأخيرة ، وما تبع ذلك من تدابير اتخذت من جانب دولة واحدة من أجل إنشاء مناطق بحرية محدودة . ما زالت تشكل تهديدا واضحا ملموسا للسلم والامن في المنطقة ، ومن ثم يجب وضع حد لها .

٣ - ورغم ذلك ، فوفقا لتوصيات الجمعية العامة المتكررة ، ما زالت حكومة غيانا الاستوائية ترى أنه ينبغي حل النزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على سيادة جزر مالفيناس عن طريق إجراء مفاوضات ثنائية على أساس اتفاق سليم يتم التوصل اليه بين الطرفين تحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة .

٤ - وفي ضوء انعدام الامن بسبب الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية ، وعجز الدول الكبرى عن التحقق من تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها ، فإن غينيا الاستوائية تعرب عن قلقها وتشاؤمها وترى أن كل ذلك لا يتفق ولا يتماشى مع طابع منطقة السلم والتعاون التي أنشأها قرار الجمعية العامة ١١/٤١ .

٥ - إن غينيا الاستوائية مقتنعة بأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١١/٤١ سيساعد على دعم مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وكذلك تنمية شعوبنا في المستقبل .

الفلبين

[الامل : بالانكليزية]

[١٣ آب / أغسطس ١٩٨٧]

يستند تأييد حكومة الفلبين لإنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي إلى اقتناعها بأن هذا الحيز المائي الواسع الواقع بين القارتين العظيمتين أفريقيًا وأمريكا الجنوبية ينبغي أن يكون بمنأى عن عمليات التنافس بين القوى العظمى وتحويله إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية .

المكسيك

[الامل : بالاسبانية]

[٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧]

١ - إن حكومة المكسيك تؤيد إقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي وتقر بأن قرار الجمعية العامة ١١/٤١ ، الذي اعتمد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، يوفر الوسيلة الملائمة لتوجيه جهود البلدان المعنية بالمنطقة إلى تعزيز السلم والامن والتعاون على الصعيد الدولي .

٢ - وتعلق المكسيك أهمية خاصة على الفقرة ٣ من منطوق القرار ، التي تطلب إلى الدول في سائر المناطق الجغرافية الأخرى أن تحترم تماما منطقة جنوب الأطلسي بوصفها منطقة سلم وتعاون ، وبخاصة من خلال تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وإزالة هذا الوجود منها في النهاية ، وعدم إدخال أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل إلى المنطقة ، وعدم شمول المنطقة بالمنافسات والمنازعات التي هي دخيلة

عليها . كذلك تأمل المكسيك أن يكون في وسع دول منطقة جنوب الأطلسي ، في المستقبل القريب ، أن تكرر تأكيد التزامها بهذه المبادئ .

٣ - وعلاوة على ذلك ، ووفقا لهذا القرار ، ترى حكومة المكسيك أن الاستقلال الغوري لناميبيا والقضاء على نظام الفصل العنصري اللانساني يشكلان خطوة أساسية نحو التنفيذ الكامل لهذا القرار .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الامل : بالانكليزية]

[١٤ آب / أغسطس ١٩٨٧]

١ - إن تأييد الحكومة البريطانية لمبادرة الحكومة البرازيلية التي نتج عنها اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١١/٤١ المؤرخ في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ يعكس رغبتها القوية في الانضمام الى الدول الاخرى في المنطقة والدول الواقعة خارجها في الإسهام في تعزيز السلم والامن في منطقة جنوب الأطلسي وعلى وجه الخصوص ضد خطر العمل العسكري التعسفي . وتأمل الحكومة البريطانية في أن يساعد تنفيذ جعل جنوب الأطلسي منطقة سلم على استكمال أعمال معاهدة انتاركتيكا حيث شاركت دول المنطقة والدول الاخرى في تعاون ناجح لفائدة الجميع في المنطقة المتاخمة لمنطقة السلم في جنوب الأطلسي .

٢ - وفي الفترة السابقة على إقامة منطقة السلم في جنوب الأطلسي ، سعت الحكومة البريطانية ، التي أقلقها النمو السريع لصيد الاسماك والتهديد المتزايد الذي يشكله ذلك بالنسبة للموئل الإقليمي ، في إطار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الى العمل من أجل وضع ترتيبات متعددة الاطراف لن تؤدي فقط الى تحقيق أهداف الإدارة والحفظ الضرورية في المنطقة بل أيضا الى تخفيف مصادر التوتر الناشئة عن صيد الاسماك غير المنضبط . وإن الحكومة البريطانية ، إذ تدرك مسؤولياتها الإقليمية والضرورة العاجلة لاتخاذ اجراءات بناء على أسباب تتمثل بالحفظ ، قررت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ أن تضع على أساس مؤقت ترتيبات للحفظ والإدارة في المياه في المنطقة التي هي ، وفقا للقانون الدولي ، مسؤولة عنها . وكنتيجة لهذه التدابير ، انخفض جهد صيد الاسماك انخفاضاً كبيراً وتحققت أهداف الحفظ والإدارة بنجاح . وتلاحظ الحكومة البريطانية بارتياح مقرر لجنة مصائد الاسماك التابعة لمنظمة الفاو بالاستمرار في رصد تطورات مصائد الاسماك في المنطقة . ومما سر الحكومة البريطانية

أنها تمكنت من الإسهام في تقرير منظمة الفاو عن "موارد مصائد أسماك بتاغونيا ومصائد الأسماك البعيدة عن الشاطئ في جنوب غربي الأطلسي" وستواصل دعم أعمال المنظمة لفائدة منطقة جنوب الأطلسي وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١١/٤١ التي تطلب ، في جملة أمور ، الى جميع دول المنطقة زيادة تعزيز التعاون الاقليمي للأغراض حماية البيئة وصون الموارد الحية . وتود الحكومة البريطانية أن تسجل مرة أخرى تفضيلها المعروف والطويل العهد للترتيبات المتعددة الاطراف لحفظ وإدارة مخزون الأسماك بجنوب الأطلسي .

٣ - وتعيد الحكومة البريطانية الى الاذهان أيضا تأييدها الطويل العهد لمعاهدة ثلاثيلوكو (والملكة المتحدة من الدول الاطراف في البروتوكولات الإضافية لها) وتتطلع الى اليوم الذي تصدق فيه كل الدول الموقعة على المعاهدة .

٤ - وكما كان الحال في الماضي ، سعت الحكومة البريطانية بفعالية الى تعزيز الحوار الذي يهدف الى التوصل الى سبل عملية لخفض حدة التوترات ، وستواصل عملها هذا . وفي أعقاب الترتيبات التي اتخذت بشأن جزر فوكلاند ، خفضت الحكومة البريطانية حجم الحامية الموجودة هناك .

٥ - وعملت الحكومة البريطانية أيضا دون كلل على ضمان القضاء على الغسل العنصري بالوسائل السلمية ، وحثت بشدة المسؤولين بجنوب افريقيا على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق بناميبيا . ويتم التزمها المستمر بكلا هذين الهدفين بالثبات .

٦ - وفي الختام ، تشير الحكومة البريطانية الى أن مياماتها مؤيدة تماما لأهداف منطقة السلم لجنوب الأطلسي مما مكنها من تقديم مساهمة كبيرة في تعزيز السلم والأمن في المنطقة وفي خفض حدة التوتر .

نيجيريا

[الأصل : بالانكليزية]

[١٤ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١ - بالإشارة الى الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١١/٤١ المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، ترحب حكومة نيجيريا بكل صدق بإعلان منطقة جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون للأسباب التالية :

(أ) لأنه يمثل تطورا إيجابيا نحو التحقيق العملي للسلم والأمن الدوليين ، وهو أحد الاهداف الاساسية لمنظومة الأمم المتحدة ؛

(ب) إن منطقة جنوب الأطلسي تحتوي على تراث قيم من الموارد وتمثل حلقة اتصال هامة تربط بين بلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية ، وتشكل منطقة يتعين أن تكون بمنأى عن التوترات والمجابهات الدخيلة عليها ؛

(ج) إن القطاع الافريقي من المنطقة هو المنطقة التي تشكل البيئة الاولى لنيجيريا سواء فيما يتعلق بالامن الوطني أو الرفاهية الاقتصادية . فهي تشمل المياه الاقليمية لنيجيريا بكاملها فضلا عن المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها ؛ ومنطقة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا وغالبية الدول المشاطئة والداخلية لقارة افريقيا ، وهي المناطق التي تناصر نيجيريا بنشاط جعلها مناطق خالية من الأسلحة النووية ؛

(د) ونيجيريا بوصفها إحدى دول المنطقة ، تعرب عن قلقها إزاء الحالة البغيضة السائدة في جنوب افريقيا وناميبيا والناجمة عما يشكله نظام الفصل العنصري من تهديدات للسلم والامن على الصعيدين الاقليمي والدولي ؛

(هـ) وتعرب نيجيريا عن قلقها أيضا إزاء الاتجاهات المتكررة من جانب الدول الاجنبية لتعزيز القوات البحرية وما ينجم عن ذلك من تهديد لسلم المنطقة وأمنها ؛

(و) وتعرب نيجيريا عن قلقها إزاء الحاجة الى حماية منطقة جنوب الأطلسي من أجل تهيئة مناخ يشجع على التفاهم والتعاون وتنمية بلدان المنطقة اقتصاديا عن طريق إزالة حدة التوترات والمجابهات ؛

(ز) وتؤمن نيجيريا بأن من شأن منطقة السلم والتعاون أن تكون دعما منطقيا لإعلان منظمة الوحدة الافريقية بشأن جعل افريقيا منطقة لا نووية فضلا عن كونها نتيجة ملائمة لمبادرات مثل معاهدة ثلاثيلولكو بشأن حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، والرامية الى تعزيز السلم والامن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

٢ - إن من الاهمية بمكان ، في ظل الظروف المذكورة أعلاه ، أن يقدم جميع أعضاء المجتمع الدولي تأييدهم الثابت لإعلان الأمم المتحدة للأسباب والاهداف التي ينشدها ، وأن يجرؤا أيضا مشاورات جادة بغرض إنشاء لجنة لبحث الوسائل الملائمة للتحقيق الفعلي لاهداف الإعلان .